

المدعى عليه انما يفتى وقال المدعى غنى بالقول لمن منهما علم الحق اذ  
 ثبت عند القاضي وطلب صاحب الحق عزيمة لم يجعل بحسبه امره بدفع  
 ما عليه وهذا اذا ثبت باقراره واما اذا ثبت بالبينة حثيثه كما ثبت ولا يسأل  
 القاضي المديون ولا المدعي المأكل في ظاهر الرواية فان سأل المديون من  
 القاضي ان يسأل صاحب الدين المأكل في الجمع فان قال  
 الطالب هو وسر قال المديون انما عسر كل في ذلك المصنف بالقول  
 المديون انهم سر لان العسرة اصل في مني آدم قال المصنف لا يثبت الي هذا  
 القول ولا يفتى به لانه مدفوع بالدليل والرواية وقال بعضهم ان كان الذي  
 واجبا بدلا عما هو مال كالمقرض وضمن المبيع او التزمه بصدق كالمهر والكفالة  
 والكراد بالمهر المحلل القول المدعي اليسار وعليه الفتوى لثبوت اماره  
 عناه لانه قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه من وال محتمل والظاهر انه  
 لا يفتى في الاما يديره ادايه وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كبدل الخلع  
 وبدل عتق نصيب الشريك وبدل للمضروب ونفقة الزوجات ونفقة الاقارب  
 وآرش الجنائيات وبدل دم العمد وما يأتى من المهر بعد الدخول وبدل  
 المتلفات القول المديون انه قد سأل المصنف وينبغي ان لا يدخل في  
 هذه الصورة بدل الكتاب الذي نقلها تاج الشريعة وفيه سوي بدل  
 الكتاب وفيه خلاف والفتوى على انه لا يحسبه فيه ايضا وقال بعضهم بحكم الذي  
 والهيئة ان كان عليه ذبي الفقرة كان القول قوله وان كان عليه ذبي الاغنيا  
 كان القول المدعي الا في الثمن والامراض العلوية والسياسية فانهم يكفون

للباسهم مع حاجتهم ليلاديهب ماؤمهمم فلا يكون الزينة دليل على اليسار  
 وحكم الزعيمه بد في محله الشرع حتى حكم النبي في باب الزكاة فيجوز الفروق  
 المين بري عليه ذبي الفقرة فان ادعى الطالب ان قد كان عليه ذبي الاغنيا  
 ولكن غير زبي حتى حضر مجلس الحكم فان القاضي يسأل البينة فان اقام البينة  
 سمع منه وكان القول قوله وان لم يعم بنية يحكم ذبه في الحد فيكونه القول  
 المديون ونسب خمس الامية عبد الرحمن بن الحلو اني هذا القول الي المصنف اني  
 حضر الهدى اني ويحسب الرجل فنقمة زوجة ولا يحسب والد في دين ولده  
 الا اذا استمع من الاتفاق على تصوير هذه المسائل التي يكون القول المديون  
 قولهم بدل الخلع معناه المد الذي وقع صلح الرجل امره عليه وهو ما  
 يكون في ذمة المرأة المختلعة او في ذمة اجنبي فاذا ادعى الزوج على المرأة انها  
 كانت اختلعت منه عياشي في ذمتها او على الاجنبي ان كان وقع عياشي في ذمة  
 واعترفت المرأة والاجنبي بذلك لكن قالت المرأة انما فتيرة او عسرة او قال  
 الاجنبي ذلك وقال الزوج ها عنيان فالقول لهما قال المصنف واحطاء  
 صاحب المختار في هذه الصورة في كونه جعل الخلع مع ثمن المتاع والقرض  
 وجعل القول قول سرب الدين لا قول المديون فلا يثبت اليه قال ولا يعمل  
 به لانه مخالفا لقوله في من الجاهل المحيط واختلاف الصلح المظاوي والختان في  
 والمحيط شرح الهداية للسكاكي ومن جهة المعق ايضا وبني في الاصل قلت  
 اطلاق المصنف للخطا على صاحب المختار في هذه المسئلة وهم من اذ صاحب  
 المختار ورحم الله تعالى فامشى في هذه المسئلة على القول المعق به على ما نقله

بالبينة  
 والافتقار  
 الا اذا استمع من الاتفاق

تصوير قوله في

الظاهر صاحب المختار

بالحقيقة

ثبت باقراره

قال القاضي بحكم قوله المدعي  
 انما عسر

القول المدعي ان

ان لم يكن البينة

براهنة

حكم الزينة والهيئة

للباسهم